مَجلّة فصليّة مُحكّمة

تُعنى بعلوم كتاب نهج البلاغة
وبسيرة الإمام علي عليه السلام وفكره

تصدر عن

الأمانة العامّة للعتبة الحسينيّة المقدّسة
مؤسّسة علوم نهج البلاغة

مُجازةٌ من وزارة التّعليم العالي والبَحْثِ العِلْميّ
مُعْتَمَدةٌ لأغراضِ التَّرْقِيَةِ العِلْمِيّة

السنة السادسة- العدد الثالث عشر

محرم ١٤٤٣ هـ- آب ٢٠٢١م

العدالة الاقتصادية
عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)

Imam Ali's Economic Justice (p b u h)

أ. م. د.أحمد عدنان عزيز

كلية العلوم السياسية جامعة بغداد

Asst. Prof. Ahmed Adnan Aziz

College of Political Sciences

University of Baghdad

ملخص البحث

تعد مشكلة تحقيق الأمن الاقتصادي من أهم المشاكل التي واجهت الإنسانية في الماضي والحاضر وربما في المستقبل، لذلك احتلت مسألة العدالة الاقتصادية مكانةً هامةً في الفكر السياسي القديم والحديث والمعاصر، وقد عرفت الإنسانية نُظمًا من الحُكم المختلفة، ملكية وجمهورية، فردية وشعبية، سعت إلى تحقيق العدل بين الناس، فلم تستطع أن تنال العدل السياسي، فكيف إذا كان الهدف العدل الاقتصادي، الذي يراد منه ألَّا يجعل الناس سواء أمام الحاكم فحسب، وإنما سواء أمام الثمرات والخيرات التي قُدر للناس أن يعيشوا عليها.

لقد استلم الإمام علي (عليه السلام) السلطة، وهي في أزمة شديدة، وعلى الرغم ممَّا أحاط به، عمل على إحراز المبادئ والمُثُل والغايات التي تدفع الى التآلف والتعاون وإلغاء الامتيازات والفوارق، وتحطيم العبودية والاستغلال. فكانت سياسته لا تعرف التحيز ولا الالتواء والمهادنة في غير الحق، ولم تهدف إلى مصلحة الأقلية، ولم تنظر إلى صالح قومٍ دون آخرين، ولم تعتنِ بإقليم دون آخر، وقد بُنيت سياسته على العدل الشامل، ووضعت أُسسها على الإشادة بكرامة الإنسان، وإعلان حقه في الحياة، وعلى توطيد دعائم الأمن والاستقرار الفاعل، فحققت العدالة الاجتماعية، وقضت على الغبن الاقتصادي، ووجد الناس العدل في ظلالها.

ولهذا سنبحث في هذا البحث أهم محاور العدالة الاقتصادية في سياسة الإمام علي (عليه السلام) وفكره، التي تعد تطبيقاتها من مرتكزات الأمن الاقتصادي وبالتالي الإنساني، عبر التركيز على نظرة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) إلى العمران وعمارة البلاد، ورؤيته إلى التنمية الزراعية والصناعية ودورها في تطوير التجارة، وسياسة بيت المال عند الإمام علي (عليه السلام) فضلًا عن سياسة الخراج التي اتبعها وتحقيقه التكافل الاجتماعي، ومحاربته للفقر.

Abstract

One of the most important problems that faced humanity in the past, present or perhaps future is the achieving of the economic security. Thus, the problem of the economic justice occupies an important position in the past, present and temporary political thought. Humanity has known different systems of government: monarchy and republic, individual and popular, attempted to achieve justice among people but it could not get the political justice and how is it the case if the goal is the economic justice which does not only consider people equal before the ruler but also before the fruits and bounties which they were destined to live on.

In spite of the severe crisis and what surrounded it, Imam Ali(peace be upon him) came to power to achieve principals, ideals and goals that lead to harmony; cooperation, cancellation of privileges and differences; and abolishing slavery and exploitation. His policy knows no bias and torsion and appeasement but in right. In addition it neither aims at the interest of minority nor differentiate between one and another or territory and another. His policy is based on the comprehensive justice, the respect of the human dignity, his right to live and achieving security and stability. Hence, people live in social justice where no economical unfairness.

The present paper deals with the most economical axes in Imam Ali's policy and his though whose applications are considered some of the bases of the economic and human security through focusing on his sight on urbanization in the country, his view in the industrial and agricultural development and its role in developing trade, his policy in the money house besides the abscess policy he followed and achieving the social solidarity and battling poverty.

المقدِّمة

إنَّ الإسلام له خصوصية في المجال الاقتصادي، ومن طريق الاستقراء التاريخي والتجارب الحديثة في المجتمعات الإسلامية، نستطيع التأكد بأنَّ الاقتصاد وما يرتبط به من تنمية وعمارة، أي الاقتصاد بمعناه الشامل، لا يمكن أن يتحقق أو يحقق كلَّ أهدافه، إلَّا من الداخل الإسلامي.

إنَّ الإسلام بوصفه نظام حياةٍ شامل لا يدانيه أي نظام وضعي، لأنَّه أفضلها وأكملها؛ لأنَّ مصدره الله تعالى، فالإسلام طبَّق عبر حقبٍ من التاريخ، فكان تجربة رائدة في النتائج والأبعاد، وثبت أنَّه نظام عالمي الفكر والمحتوى، ولقد حظى الاقتصاد باهتمام كبير من المفكرين والمسلمين وأكدوا أنَّ الاقتصاد، هو ليس عملية مادية فقط، وإنَّما هو عملية إنسانية تهدف إلى أمن الفرد وتنميته وتقدمه في المجالين الروحي والمادي، فالإسلام عالج مبادئ الاقتصاد على وفق الأصول: القرآن والفقه والشرع، ممَّا أدَّى إلى غزارة في العطاء.

ويعد الإمام علي(عليه السلام) وما مارسه في المجال الاقتصادي من أهمّ مقومات الدولة المتكاملة، إذ رسم الإمام (عليه السلام) لولاته وعماله المناهج الواضحة والشروط المحددة؛ لتستقيم أمور الرعية وتتحقق عوامل التنمية، ومن ذلك أيضًا ما مارسه الإمام (عليه السلام) عمليًا في المجال الاقتصادي، وتفعيل النظريات الاقتصادية الإسلامية التي جاء بها الدين الإسلامي على أرض الواقع، مثل نظرية التكافل الاجتماعي ونظرية الانتاج والتوزيع والتبادل والتنمية الشاملة وغيرها، وتأسيس نظام اقتصادي فاعل من ناحية المفهوم والأهداف والوسائل.

أهمية الدراسة: تهدف الدراسة إلى إبراز النظريات الاقتصادية التي أوجدها الإمام علي (عليه السلام)، وكيف أثبتها وطبقها، سواء إبان مدة حكمه أو من طريق الخطب والرسائل والكتب التي وجدت في نهج البلاغة، الذي يعد أول المصنفات الإسلامية التي عالجت مشكلة الأمن الاقتصادي عبر مواجهة الفقر والتخلف وضرورة إيجاد التوازن الاجتماعي.

مشكلة الدراسة: تتجسد بكيفية الإجابة حول ما مدى فعالية رؤية الإمام علي (عليه السلام) في الأمن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وتطبيقها في الوقت الحاضر في ظلِّ سيادة قيم النظام العالمي الجديد والرأسمالية المتوحشة، وظهور نظريات اقتصادية تتعارض مع الأسس والنظريات التي أوجدها الإمام علي (عليه السلام) حتَّى في المجتمعات التي تعد إسلامية؟.

فرضية الدراسة: يعد الأمن الاقتصادي في المجتمع بحسب رؤية الإمام علي(عليه السلام) المدخل الأساس في استقرار العدالة الاجتماعية، ولا يمكن الحديث عن دولة عادلة إلا من طريق الحثِّ على تحقيق حياة كريمة تضمن بناء الإنسان والمجتمع وصون المبادئ الإسلامية، عبر إحلال الأمن الاقتصادي من لدن الدولة والحاكم في المجتمع باتباع سياسات اقتصادية تحفظ أمن الإنسان وكرامته، وقد عمل الإمام علي (عليه السلام) على ذلك على الرغم من مدة حكمه القصيرة.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على ستة محاور: الأول نظرة الامام (عليه السلام) إلى العمران وعمارة البلاد، الثاني رؤيته إلى التنمية الزراعية والصناعية ودورها في تطوير التجارة، الثالث: السياسة المالية، الرابع: النظام الضريبي أو

سياسة الخراج، الخامس: التكافل الاجتماعي، والسادس: محاربة الفقر، وأخيرًا الخاتمة والتوصيات.

منهجية البحث: تم توظيف المنهج التاريخي ومنهج تحليل النص أو المضمون لإثبات فرضية البحث.

المحور الأول:
عمارة البلاد (العمران)

لقد أكد الإمام علي (عليه السلام) على ضرورة قيام الحاكم باستثمار الطاقة الاقتصادية والمحافظة عليها، وتنميتها تنمية سليمة على أُسس إيجابية بناءة لتوظيف هذه القدرة في سبيل تحقيق البعث الحضاري الإسلامي، ويجب أيضًا أن يكون استثمار الطاقة الاقتصادية بالشكل الذي يحفظ للأمة استقلالها وذاتيتها، وعدم تبعيتها للأجنبي، وذلك عن طريق تأمين الاكتفاء الذاتي، ذلك أنَّ الإمام (عليه السلام) دعا إلى الإفادة من الطاقات المادية والبشرية المعطلة، والعمل على توظيفها وتشغيلها من أجل رفع مستوى الاقتصاد في البلاد، وأول مطلب لتفعيل هذه التنمية والعمارة، هو ضرورة الاهتمام بالشؤون التنموية والعمرانية، من تخطيط المدن وبناء الدور السكنية والمرافق العامة وعمارة الأرض بالزراعة، وتشجيع الصناعات الوطنية ومن ثَمَّ القضاء على الأزمات المادية، وتطوير الوسائل الحياتية من أجل تحقيق التنمية في المؤسسات الاقتصادية[1].

إنَّ أول ما جاء في مقدمة عهد الإمام (عليه السلام) لمالك الأشتر: «**جِبَايَةَ خَرَاجِهَا، وَجِهَادَ عَدُوِّهَا، وَاسْتِصْلَاحَ أَهْلِهَا، وَعِمَارَةَ بِلَادِهَا**»[2]، وهنا تأكيد واضح من الإمام (عليه السلام)، على ضرورة وضع الخطط والبرامج الاقتصادية الكفيلة لعمارة البلاد الإسلامية من طريق استثمار ما في الأُمة من خيرات وتوجيهها الوجهة الصحيحة نحو

التنمية الاقتصادية، وتسخيرها بما يخدم المجتمع الإسلامي.

حمل الإمام (عليه السلام) الحاكم مسؤولية العمران وعمارة البلاد وتنميتها، وهذه المهمة عنده من فضائل الحكم، فيقول: «فَضِيلَةُ السُّلْطَانِ عِمَارَةُ الْبُلْدَانِ»[٣]. وحث (عليه السلام) على استصلاح هذه البلدان واستثمار كل طاقاتها المتوفرة، وكل ظروفها الطبيعية وهذا يظهر في كتبه لولاته، فقد كتب (عليه السلام) لأحد ولاته: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ رِجالاً مِن أهلِ الذِّمَّةِ مِن عَمَلِكَ ذَكَروا نَهرا في أرضِهِم، قَد عَفا وَادُّفِنَ، وفيهِ لَهُم عِمارَةٌ عَلَى المُسلِمينَ، فَانظُر أنتَ وهُم، ثُمَّ اعمُر وأصلِحِ النَّهرَ؛ فَلَعَمري لَأَن يَعمُروا أحَبُّ إلَينا مِن أن يَخرُجوا، وأن يَعجِزوا أو يُقَصِّروا في واجِبٍ مِن صَلاحِ البِلادِ»[٤]، وهنا يتضح تأكيد الإمام (عليه السلام) على الجانب العمراني التنموي ذي النهج الاستصلاحي، مرتبطًا بالجانب الإنساني في تعامله مع أهل الذمة لكسبهم إلى الدين، ولما فيه من مصلحة للمسلمين باستصلاح الأرض عن طريق الري.

الجانب الآخر المرتبط بالعمران، هو أنَّ العمران ليس مجرد زيادة في الانتاج والبناء أو رفع الدخل القومي، أو مضاعفة متوسط دخل الفرد وكل ما يرتبط بذلك، وإنما هذا يتطلب عدالة توزيع الدخل ورفع مستوى الاستهلاك لجميع أفراد المجتمع، سواء من لديه القدرة على تحقيق ذلك بنفسه، أم يعجز عن ذلك؛ إذ على الدولة أن تعمل على تحقيق هذا المستوى للصنف العاجز من الناس.

ويرى (عليه السلام) أنَّ النقص في مستوى الاستهلاك الذي يصاب فيه الفقير، هو علامة على سوء توزيع السلطة السياسية لثمار التنمية على أفراد المجتمع، وغفلتها عن تطبيق العدالة

الاجتماعية، بما يتناسب مع العمل والبذل من جهة، ومع الحاجة من جهة أخرى، طبقًا لمنهج الإسلام في التوزيع[٥]. ذلك أنَّ ارتباط العمران ببسط العدل الاجتماعي في التوزيع والاستهلاك وغيره، هو ما يسهم بصورة مباشرة في نيل الرفاه الذي ينشأ على أثر العمارة والازدهار والتنمية، فيقول (عليه السلام): «فَإِنَّ الْعُمْرَانَ مُحْتَمِلٌ مَا حَمَّلْتَهُ، وَإِنَّمَا يُؤْتَى خَرَابُ الأَرْضِ مِنْ إِعْوَازِ أَهْلِهَا، إِنَّمَا يُعْوِزُ أَهْلُهَا لإِشْرَافِ أَنْفُسِ الْوُلاَةِ عَلَى الْجُمْعِ، وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بِالْبَقَاءِ، وَقِلَّةِ انْتِفَاعِهِمْ بِالْعِبَرِ»[٦]. وجاء في أصول الكافي عن الإمام (عليه السلام): «فَمَنْ أَحْيَا أَرْضاً مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلْيَعْمُرْهَا وَلْيُؤَدِّ خَرَاجَهَا إِلَى الإِمَامِ...فَإِنْ تَرَكَهَا أو أضرَّ بها، وأَخَذَهَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَعْدِه فَعَمَرَهَا وأَحْيَاهَا، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مِنَ الَّذِي تَرَكَهَا...»[٧].

كل هذا يشير إلى الأهمية القصوى التي كان الإمام علي (عليه السلام) يوليها لقضية العمران المرتبطة بالجانب الاقتصادي، وعليه فالهدف الأصلي هو ترغيب الأمة بالعمارة والبناء، وإذا ما التفتنا إلى رؤية الإمام (عليه السلام) للدُنيا بصورة عامة ولقضية العدالة بصورة خاصة، سنلاحظ الانسجام والتفاعل بين أركان الاقتصاد ومقوماته من عمران وتنمية للدولة الإسلامية كان قد حثَّ عليها (عليه السلام) في ضوء المبادئ الإسلامية.

المحور الثاني:

التنمية الزراعية والصناعية والتجارية

كانت الزراعة في الماضي، وهي كذلك اليوم عمادَ الاقتصاد ودعامته، والانتاج الزراعي يؤمن النصيب الأكبر للدولة من الخراج، أو ما يسمَّى بالدخل القومي، لذلك كان الإمام (عليه السلام) يأمر الولاة بأن يهتمُّوا بالزراعة والغرس ويعطوها العناية

التي تكفل لهذا القطاع صلاحيته وزيادة انتاجيته.

لقد دعا الإمام علي (عليه السلام) إلى استثمار القطاع الزراعي، كما يشير لذلك، إبراهيم العسل: دعا (عليه السلام) إلى تخفيف الأعباء عن كاهل المزارع، وتوسيع الموارد التي يملكها المجتمع، والعمل على زيادة الانتاج[٨]. ويقول محمد الريشهري: لقد أولى الإمام (عليه السلام) عناية فائقة بالتنمية الزراعية من أجل القضاء على الفقر في المجتمع. وهذا الاهتمام من مكملات سياسة الإمام (عليه السلام) الاقتصادية، التي تعكس مسؤولية الحاكم السياسي تجاه مجتمعه؛ لتحقيق العدل الاجتماعي. فقد اهتم (عليه السلام) بالزراعة وراح يقرع الأمة التي تملك الماء والتراب ثم تصاب مع ذلك بالفقر، وقد ألزم أمراء الجيش في الدفاع عن حقوق الفلاحين[٩].

لقد أكد (عليه السلام) على استثمار الأرض بزراعتها والإفادة من خيراتها، فيقول (عليه السلام): «**مَنْ وَجَدَ ماءً وَتُراباً ثُمَّ افْتَقَرَ فَابْعَدَهُ الله**»[١٠]. وأكد كذلك على حقوق الفلاحين وعدم استغلالهم من لدن الولاة والعمال؛ إذ أوصى ولاته وعماله بمراعاتهم وحسن معاملتهم، بقوله (عليه السلام): «**أَنْشُدُكُمُ الله فِي فَلَّاحِي الْأَرْضِ، أَنْ يُظْلَمُوا قِبَلَكُمْ**»[١١].

إنَّ منهج الإمام علي (عليه السلام) في هذا الجانب، يتخذ من التنمية الزراعية واحدة من ملاكات تقييم كفاءة الأنظمة السياسية الحاكمة، بمدى التزامها بمبدأ التنمية الزراعية، ولهذا كان (عليه السلام) يعد القطاع الزراعي وتطويره في طليعة الوظائف الأساسية للعاملين في حكومته.

أما الصناعة، فعلى الرغم من بدائيتها في عهد الإمام (عليه السلام)، فقد

لقيت عناية واهتمامًا؛ نظرًا لما لمحه بفكره الثاقب من الدور المهم الذي تقوم به في تأمين الكفاية من السلع والخدمات، ورأى (عليه السلام) أنَّ الجنود وأهل الخراج والقضاة والكُتاب والعمال وسائر الموظفين، لا قوام لهم إلَّا بالتجارة والصناعة، فيقول (عليه السلام): «..لَا قِوَامَ لَهُمْ جَمِيعاً إِلَّا بِالتِّجَارَةِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ، فِيمَا يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَرَافِقِهِمْ، وَيُقِيمُونَهُ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ، وَيَكْفُونَهُمْ مِنَ التَّرَفُّقِ بِأَيْدِيهِمْ مَا لَا يَبْلُغُهُ رِفْقُ غَيْرِهِمْ»[12].

هكذا أولى الإمام (عليه السلام) أهمية للصناعة، على الرغم من أنَّها لم تلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد السائد على عهد حكمه، إلَّا أنَّه أولاها أهمية كبيرة، كما يتبين من الأحاديث والحكم التي تنقل عنه في هذا المجال.

ويذكر الإمام (عليه السلام) الحرف على أنَّها كنز، ويوصي العاملين معه بحماية الحرفيين، ويحث أهل الصناعات على مراعاة الدقة في العمل، وأن لا يضحوا بالجودة والكفاءة في سبيل السرعة؛ إذ يقول (عليه السلام): «حِرفَةُ المَرءِ كَنزٌ»[13]، ويقول أيضًا: «لا تَطلُب سُرعَةَ العَمَلِ، وَاطلُب تَجويدَهُ؛ فَإِنَّ النّاسَ لا يَسأَلونَ في كَم فَرَغت مِنَ العَمَلِ، إِنَّما يَسأَلونَ عَن جَودَةِ صَنعَتِهِ»[14]. ويقرن (عليه السلام)، الرجل العامل المحترف مهنة بمنزلة حُبٍّ وتقدير من الله عز وجل، فيقول (عليه السلام): «إِنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ، يُحِبُّ المُحتَرِفَ الأَمينَ»[15].

يربط (عليه السلام) أهمية الصناعة بازدهار التجارة وتقوية الاقتصاد في الدولة، ويرى (عليه السلام) التجارة من مقومات الحكومة الإسلامية، ويحث على العمل بالتجارة والصناعة، ويعد التجارة من الأعمال الأساسية

للإنسان، فيقول (عليه السلام): «تَعَرَّضوا لِلتِّجارَةِ؛ فَإِنَّ فيها غِنىً لَكُم عَمّا في أيدِي النّاسِ»[16].

إن القطاع التجاري في فكر الإمام (عليه السلام) يقوم بدور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ إذ يسرع بها أو يحدها، وتلعب دورًا جوهريًا في تطوير المجتمع وتقدمه، لقد أبدى (عليه السلام) اهتمامًا بهذا القطاع، وبالعاملين فيه داخليًا وخارجيًا، فهو يعطي أهمية بالغة لعملية تنظيم القطاع التجاري بما يكفل تمتع المجتمع بخيراته، فإذا تأمنت عناية الدولة بالقطاع التجاري، ورعايتها للتجار، ومنعت ما يعرقل عمل هذا القطاع، وما يضر بالناس، فإنَّ الاطمئنان الاقتصادي سوف يصيب المجتمع، وتترسخ دعائم النهضة والازدهار[17].

يحفز الإمام (عليه السلام) أفراد المجتمع ويدفعهم إلى الانخراط في ممارسة التجارة، موضحًا بأنها مصدر الرزق الوفير والخير الكثير، فيقول: «اِتَّجِروا، بارَكَ الله لَكُم، فَإِنّي سَمِعتُ رَسولَ الله (صلى الله عليه وآله) يَقولُ: الرِّزقُ عَشَرَةُ أجزاءٍ، تِسعَةُ أجزاءٍ فِي التِّجارَةِ، وَواحِدَةٌ في غَيرِها»[18].

وفي عهده (عليه السلام) للأشتر، أكَّد على التجار وذوي الصناعات، وأهميتهما في المجتمع وأنَّها دعامة أساسية من دعائم الاقتصاد: «اسْتَوْصِ بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ، وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْراً: الْمُقِيمِ مِنْهُمْ وَالْمُضْطَرِبِ بِمَالِهِ، وَالْمُتَرَفِّقِ بِبَدَنِهِ، فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ الْمَنَافِعِ، وَأَسْبَابُ الْمَرَافِقِ وَجُلَّابُهَا مِنَ الْمَبَاعِدِ وَالْمَطَارِحِ* فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ، وَحَيْثُ لَا يَلْتَئِمُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا وَلَا يَجْتَرِئُونَ عَلَيْهَا...وَتَفَقَّدْ أُمُورَهُمْ بِحَضْرَتِكَ وَفِي حَوَاشِي بِلَادِكَ»[19].

لقد أكد (عليه السلام) في أكثر من موطن على ضرورة تنمية الصناعة والتجارة وتطويرهما، وإيجاد الضمانات والخطط الكفيلة بتقدمهما وازدهارهما، وخلق الأجواء المشجعة للتجار والصناع لتوسيع نشاطهما، وهذا التشجيع ودعوة الحكومات لرعاية الصناعة والتجارة، كما يقول محمد باقر الناصري: لا ينسى الإمام (عليه السلام) أن يؤكد على الجوانب السلبية من مخاطر الصناعة والتجارة وسوء استغلالهما، فقد نبه (عليه السلام) في مواضع عديدة في كتبه التي كان يضعها بوصفها منهاجَ عمل لولاته على البلاد والعباد، بضرورة تنبه الولاة إلى أمراض الجشع والاحتكار المتوقع من التجار والصناع، ولزوم حماية الأمَّة وأخذ أقصى مراتب الحزم والشدة تجاه المتلاعبين المُثرين على حساب تجويع البشرية وإذلالها[٢٠].

إنَّ نظرة الإمام علي (عليه السلام) إلى الزراعة والصناعة والتجارة، نظرة إيجابية تدعم النشاط الاقتصادي للدولة، لأنها من المرافق التي تحقق مردودًا ماديًا وروحيًا للإنسان الذي هو مركز الرحى في المجتمع.

المحور الثالث:

السياسة المالية

إنَّ أوَّل منطلقات السياسة المالية العامة بجوانبها الاقتصادية والإنسانية عند الإمام علي (عليه السلام)، هو عدم التأخير في توزيع الأموال العامة كما تنقل الروايات.

ذلك أنَّ المال كما يقول محمد حسين: هو محور الاقتصاد، فالمال هو ذلك الشيء الذي يكون لدى الإنسان ذا قيمة استهلاكية مهمة مباشرة أو غير مباشرة[٢١]. لذلك فالاستهلاك يدفع بالدولة إلى السرعة في توزيع المال العام، وإعطاء كل ذي

حق حقه. فالإمام (عليه السلام) لم يجز حبس المال في خزانة الدولة، كما يتضح من أحاديثه والروايات التي نقلت عنه، إذ لم يكن يرضى بتأخير أموال بيت المال وتقسيمها حتى لليلة واحدة؛ بل كان يعتقد أن ما يعود للناس، ينبغي دفعه إليهم في أول فرصة مؤاتيه وبالأسلوب السريع.

فقد جاء في حلية الأولياء: أنَّ الإمام علي (عليه السلام) كان يأمر بيت المال في كل عشية خميس بتوزيع كل ما فيه، فينضح بالماء ثم يصلي فيه ركعتين، فلا تأتي الجمعة وفي بيت المال شيء[٢٢]. وجاء في تاريخ الخلفاء للسيوطي (ت: ٩١١ هـ): أنّ الإمام علي كان ينضح بيت المال، ثم يتنقل فيه ويقول: «**اِشهَد لي يَومَ القِيامَةِ، أنّي لَم أحبِس فيكَ المالَ عَلَى المُسلِمينَ**»[٢٣]. وجاء في تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (ت: ٥٧١ هـ): أنَّ الإمام علي (عليه السلام) كان يعطي العطاء في السنة ثلاث مرات، وإذا أتاه مال بعد استكمال عطائه من بيت المال لثلاث مرات، لا يؤخره للسنة القادمة؛ بل يقسِّمه في السنة نفسها. وقد أتاه مال من أصبهان، فقال: «**اغدوا إلى العطاء الرابع، إني لست لكم بخازن. وقسم الجبال، فأخذها قومٍ وردها قوم**»[٢٤]. بل إنَّ الإمام علي (عليه السلام) كان لا يؤخر عطاء الناس من بيت مال المسلمين، إذا أتاه مساءً للصباح، وقد شهد للإمام (عليه السلام) بمثل هذه المواقف، فقد جاء في كتاب الأمالي للشيخ المفيد (ت: ٤١٣ هـ): أنَّه قد أُتي بمالٍ عند المساء، فقال (عليه السلام): «**اِقسِموا هذَا المالَ، فَقالوا: قَد أمسَينا يا أميرَ المُؤمِنينَ، فَأَخِّرهُ إلى غَدٍ، فَقَالَ لَهُمْ: تَقْبَلُونَ* لِي أَنْ أَعِيشَ إِلَى غَدٍ؟ فَقَالُوا: مَاذَا بِأَيْدِينَا؟ قَالَ: فَلَا تُؤَخِّرُوهُ حَتَّى تَقْسِمُوهُ، فَأُتِيَ بِشَمْعٍ، فَقَسَمُوا ذَلِكَ الْمَالَ تَحْت لَيْلَتِهِمْ**»[٢٥].

من جانب آخر، كان (عليه السلام) لا يؤخر ما في بيت المال من الأموال؛ بل كل عائداته وموجوداته، فقد ذكر المعتزلي (ت: ٦٥٦ هـ): أنَّه (عليه السلام) كان يقسم بين الناس الأبزار** والحرف*** وكذا وكذا[٢٦].

فالمال مقرر في ملكية الأفراد، لا يجوز أن يحبس في أيدي فئة معينة من الناس، حتى لو كان الخليفة نفسه، فالمال في القرآن الكريم والحديث، مال الجماعة أولًا ولا ينال منه الأفراد إلَّا بقدر أخذ من حاجتهم إليه ومن سعيهم في سبيله، فالمال ليس إلا واسطة لإقامة حدود العيش بالنسبة للكائن الاجتماعي[٢٧].

لهذا كان (عليه السلام) حازمًا اتجاه ولاته في آليات تصرفهم بالمال العام، لا بل لا يتوانى هذا الحزم وهذه الشدة حتى مع أفراد عائلته، فعندما بلغه أنَّ أحد عماله يأكل ما تحت يديه من المال العام، بعث إليه على عجل، فقال له (عليه السلام): «فَاتَّقِ اللهَ وَارْدُدْ إِلَى هَؤُلاَءِ الْقَوْمِ أَمْوَالَهُمْ، فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ، ثُمَّ أَمْكَنَنِي اللهُ مِنْكَ، لَأُعْذِرَنَّ إِلَى اللهِ فِيكَ، وَاللهِ لَوْ أَنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ فَعَلاَ مِثْلَ الَّذِي فَعَلْتَ، مَا كَانَتْ لَهُمَا عِنْدِي هَوَادَةٌ، وَلاَ ظَفِرَا مِنِّي بِإِرَادَةٍ، حَتَّى آخُذَ الْحَقَّ مِنْهُمَا، وَأُزِيحَ الْبَاطِلَ عَنْ مَظْلَمَتِهِمَا»[٢٨].

كان (عليه السلام) لا يقبل أن يكون المال دولة بين الأغنياء، فيقول: «إِنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ فِي أَمْوَالِهِمْ بِقَدْرِ مَا يَكْفِي فُقَرَاءَهُمْ، فَإِنْ جَاعُوا وَعَرُوا وجَهَدُوا فِي مَنْعِ الْأَغْنِيَاءِ، فَحَقٌّ عَلَى اللهِ أَنْ يُحَاسِبَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُعَذِّبَهُمْ عَلَيْهِ»[٢٩].

من هنا كان هم الإمام (عليه السلام) في سياسته المالية بشكل عام، هو تأمين الحاجات الضرورية للجميع حتَّى يتجسد التوازن الاقتصادي بين الطبقات داخل المجتمع الإسلامي، وقد حقق (عليه السلام) هذا الهدف أيَّام

حكومته، ولو امتدت مدة خلافته لاستمر ذلك، وترسخت هذه المبادئ بشكل أعمق، وقد جاء في فضائل الصحابة لابن حنبل (ت: ٢٤١ هـ): «مَا أَصْبَحَ بِالْكُوفَةِ أَحَدٌ إِلَّا نَاعِمًا؛ وإِنَّ أوطأهم مَنْزِلَةً، لَيَأْكُلُ مِنَ الْبُرِّ وَيَجْلِسُ فِي الظِّلِّ، وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ»[٣٠]. فكان (عليه السلام) جُل اهتمامه هو حماية الطبقة السفلى في المجتمع، وقد أوصى عماله وولاته، على التأكيد بضرورة حماية هذه الطبقة الضعيفة، وجعل هذا الاهتمام من أولويات سياسته المالية، فقد كتب لأحد ولاته: «انْظُرْ إِلَى مَا اجْتَمَعَ عِنْدَكَ مِنْ مَالِ الله، فَاصْرِفْهُ إِلَى مَنْ قِبَلَكَ مِنْ ذَوِي الْعِيَالِ وَالْمَجَاعَةِ، مُصِيبًا بِهِ مَوَضِعَ الْفَاقَةِ وَالْخَلَّاتِ، وَمَا فَضَلَ عَنْ ذَلِكَ فَاحْمِلْهُ إِلَيْنَا لِنَقْسِمَهُ فِيمَنْ قِبَلَنَا»[٣١].

ويستمر تركيز الإمام (عليه السلام) على العناية الخاصة بهذه الطبقة ذات السواد الأعظم في المجتمع الإسلامي، ففي عهده (عليه السلام) للأشتر: «اعْلَمْ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ... الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ أَهْلِ الْحَاجَةِ وَالْمَسْكَنَةِ، الَّذِينَ يَحِقُّ رِفْدُهُمْ وَمَعُونَتُهُمْ وَفِيء الله لِكُلٍّ سَعَةٌ، وَلِكُلٍّ عَلَى الْوَالِي حَقٌّ بِقَدْرِ مَا يُصْلِحُهُ»[٣٢].

ومن أفراد هذه الطبقة التي كان (عليه السلام) يهتم بها، هي طبقة الأيتام، والشواهد كثيرة تدل على أن الإمام (عليه السلام) كانت عنايته خاصة جدًا للأيتام وخصوصًا في الجانب المالي، ونقلت الروايات عنه مواقف إنسانية في رعايته لهذه الطبقة، فقد روي في أصول الكافي: «جاءَ إلى أمير المُؤمنينَ (عليه السلام) عَسَلٌ وتينٌ من هَمَدانَ وحُلوانَ، فَأَمَرَ العُرَفاءَ أن يَأتوا باليَتامى، فَأَمكَنَهُم من رُؤوسِ الأَزقاقِ يَلعَقونَها وهُوَ يُقَسِّمُها لِلنّاسِ قَدَحا قَدَحا، فَقيلَ لَهُ: يا أَميرَ المُؤمِنينَ ما لَهُم يَلعَقونَها؟ فَقالَ: إنَّ

الإِمامَ أَبُو اليَتامى، وإنّما أَلعَقتُهُم هذا بِرِعايَةِ الآباءِ»[٣٣]. هذه رؤية الإمام (عليه السلام) لأبوته للأيتام داخل حكومته، وهي عنده مسؤولية اقتصادية وإنسانية واجبة تجاههم، تشمل طابع توظيف السياسة المالية تجاه الأيتام من قبل الحاكم السياسي.

ومن السياسة المالية التي سلكها الإمام (عليه السلام) وطبقها تلك التي تعكس أبعاد العدالة الاجتماعية في المجال الاقتصادي، ضمن إدارة حكومته، هو النهي عن التبذير والإسراف في بذل المال العام، وتحريم ذلك وعدم الجود فيه، فقد كان (عليه السلام) ينهى عماله وولاته عن ذلك، وكان يحرم كذلك الامتيازات المالية للأولاد والمقربين، وينبذ التفريق في العطاء على أساس أي اعتبار، وكان (عليه السلام) يعد المال العام أمانة لدى العاملين في أطر الدولة، ولا يسمح لهؤلاء في بذل هذا المال وتوزيعه هدايا وهبات. قال (عليه السلام): **«جُودُ الوُلاةِ بفَيءِ المسلمينَ جَورٌ وخَتَرٌ»**[٣٤]. وجاء في الاستيعاب لابن عبد البر (ت: ٤٦٣ هـ): أنَّ الإمام (عليه السلام) كان يُبدي حذرًا في توزيع المال العام إزاء المقربين إليه، ولم يستثنِ أحدًا من ذلك، فقد كان لا يترك في بيت المال شيئًا، إلَّا ما يعجز عن قسمته في يومه، ويقول: **«يا دنيا غُري غيري، ولم يكن يستأثر من الفيء بشيء، ولا يخص به حميمًا ولا قريبًا»**[٣٥]. ويقول أيضًا (عليه السلام): **«أَلاَ وَإِنَّ إِعْطَاءَ اَلْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ تَبْذِيرٌ وَإِسْرَافٌ، وَهُوَ يَرْفَعُ صَاحِبَهُ فِي اَلدُّنْيَا، وَيَضَعُهُ فِي اَلْآخِرَةِ، وَيُكْرِمُهُ فِي اَلنَّاسِ وَيُهِينُهُ عِنْدَ الله»**[٣٦].

إن الإمام علي (عليه السلام) كان يحث؛ بل يعمل على التقشف في المال العام، والاحتياط في صرفه، ولذلك كان منهجه في صرف المال العام يُشد إليه الأنظار، ويوحي بالدروس والعبر، وأبرز سماته في منهجه أنَّه

كان يدفع ولاته؛ بل جميع أفراد مملكته والعاملين فيها، إلى انتهاج أقصر نهايات التقشف وصيانة الأموال العامة، فقد عمَّم (عليه السلام) أمرًا إداريًا، حثَّ فيه هؤلاء أن لا ينسوا هذا المبدأ، بل راح يحثهم على الاقتصاد حتى في أمر الكتابة، وذلك باختصار الكلام وقصد المعاني وعدم الإكثار بالإرسال والخطب، لأنها تبذير للمال العام، ولأنَّ ذلك في نظره ما يجلب الضرر في أموال المسلمين التي لا تتحمل ذلك[٣٧]. فقد ربط (عليه السلام) المقتصدين بصفة المتقين، فيقول: «مَنْطِقُهُمُ اَلصَّوَابُ وَمَلْبَسُهُمُ اَلِاقْتِصَادُ»[٣٨]. ويحثُّ (عليه السلام) كثيرًا على عدم التبذير حتى في المال الشخصي، فيقول: «كُنْ سَمْحاً وَلاَ تَكُنْ مُبَذِّراً، وَكُنْ مُقَدِّراً وَلاَ تَكُنْ مُقَتِّراً»[٣٩].

وقد كان (عليه السلام) يحرص بنفسه وسلوكه العملي في انتهاج منهج البساطة والاقتصاد في التصرف في بيت المال، وربما الباحث في هذا الشأن قد يُصاب بالدهشة؛ لما يجده من شدة في تطبيق منهج البساطة والتواضع والتدبير في مختلف شؤون الحياة. ولذلك حرص (عليه السلام) كل الحرص على انتهاج البساطة والاقتصاد في كل الشؤون الفردية والاجتماعية، فسلوك الحاكم إذا كان يمثل هذا المنهج، فالشعب سيسلك هذا فالناس على دين ملوكهم[٤٠]. ودليل ذلك ما جاء في كتاب الاختصاص للشيخ المفيد يؤكد فيه وبأسلوب محقق: أنَّه دُخل على الإمام علي (عليه السلام) قبل أن يستشهد بيوم، فشهدوا جميعًا أنه قد وفَّر فيئهم، وظلف عن دنياهم، ولم يرتشِ في إجراء أحكامهم، ولم يتناول من بيت مال المسلمين، ما يساوي عقالًا، ولم يأكل من مال نفسه، إلَّا قدر البلغة، وشهدوا جميعًا، أنَّ أبعد الناس منهم بمنزلة أقربهم منه[٤١].

هكذا كانت مجمل السياسة المالية عند الإمام علي (عليه السلام)، فقد كانت تمثل وقفة إنسانية تعكس كل جوانب العدالة الاجتماعية في الإسلام، فضبط بيت المال على وفق المنهج الإسلامي، واتباع السياسات المالية الصحيحة، بأن عمل على ضبط انفاق عائدات بيت المال في مكانها المقرر، وضمان حق الفقراء والأيتام والعاجزين ومتطلبات مؤسسات الدولة كافه، وكانت سياسته المالية، تقوم على تقسيم الفائض بعد أن يتم إعطاء المذكورين حصصهم من بيت المال، لذلك كانت سياسته المالية تمثل العدالة في تقسيم الثروات العامة وتوزيع الموارد عبر جعل أولوية للضمان الاجتماعي، والاهتمام بالطبقات الضعيفة والمحرومة، وأيضًا حثه المتواصل على عدم حبس الحقوق العامة والإسراع في انفاقها لمستحقيها.

المحور الرابع:
النظام الضريبي أو سياسة الخراج

كانت قيمة المنتوجات الزراعية في المجتمعات السابقة، تشكل النسبة الكبرى من الثروة القومية، وكان الخراج (الضرائب) المفروض على الأرض مصدر التمويل الأساسي لميزانية الدولة.

إن سياسة الخراج الاقتصادية عند الإمام (عليه السلام) لها منظور آخر، إذ يرى قبل كل شيء كما أشرنا إلى التوجه الكامل نحو عمارة الأرض وإحيائها، قبل أن تكون سياسته لجبي الخراج وقبل النظر للعائدات المالية، لأن هذه الرُؤية بدورها تشجع الأمة على الاهتمام بالأرض وتنمية ثرواتها، لأن في ذلك تقدم البلاد وازدهارها وصلاح أهلها.

لم تغب أهمية الخراج عن ذهن الإمام (عليه السلام) فقد أكد للأشتر ضرورة التركيز على جباية الخراج:

«وَتَفَقَّدْ أَمْرَ الْخَرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ، فَإِنَّ فِي صَلَاحِهِ وَصَلَاحِهِمْ صَلَاحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ، وَلَا صَلَاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلَّا بِهِمْ، لِأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الْخَرَاجِ وَأَهْلِهِ، وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرَكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ، وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ، أَخْرَبَ الْبِلَادَ وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلًا...»[٤٢].

كان اعتماده (عليه السلام) في سياسة أخذ الخراج، أن يقوم الحاكم السياسي بتخفيف الخراج على الرعية عند حدوث بعض الكوارث الطبيعية، كنقص المياه أو العواصف القوية، التي تؤدي إلى نقص الانتاج، وخسارة الفلاح في بعض الأحيان، ذلك لأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم ليست علاقة أخذ وسيطرة من جانب الحاكم، وإنما هي علاقة تفاعل وانسجام وتبادل وفائدة بين الاثنين، والتخفيف في أخذ الضرائب عندما تكون الأمة غير راضية عن حالتها الاقتصادية، فتوثق هذه العلاقة وتساعد الطرفين عند الأزمات[٤٣]. فيقول (عليه السلام) في ذلك للأشتر: «فَإِنْ شَكَوْا ثِقَلًا أَوْ عِلَّةً أَوِ انْقِطَاعَ شِرْبٍ أَوْ بَالَّةٍ، أَوْ إِحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ أَوْ أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ؛ خَفَّفْتَ عَنْهُمْ، مَا تَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ»[٤٤]. ويقول: «وَلاَ تَأْخُذَنَّ مِنْهُ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّ اللهِ فِي مَالِهِ»[٤٥]. وأيضًا: «لاَ تَبِيعُنَّ لِلنَّاسِ فِي اَلْخَرَاجِ كِسْوَةَ شِتَاءٍ أو صَيْفٍ، وَلاَ دَابَّةً يَعْتَمِلُونَ عَلَيْهَا وَلاَ عَبْداً، وَلاَ تَضْرِبُنَّ أَحَداً سَوْطاً لِمَكَانِ دِرْهَمٍ، وَلاَ تَمَسُّنَّ مَالَ أَحَدٍ مِنَ اَلنَّاسِ، مُصَلٍّ أو مُعَاهَدٍ»[٤٦]. ويقول جورج جرداق: «ويشدد علي في تحريم أخذ الخراج من الشعب إذا لم يكن الشعب راضيًا عن حالته الاقتصادية وعن ولاته وحكامه، فأُصول الاجتماع والقواعد

الإنسانية والمقاييس الأخلاقية، تحتّم جميعًا أن يكون عطاء الشعب للدولة عن يسر لا عن عسر، فلينظر الولاة في تحسين أحوال العامة، قبل أن ينظروا في الأخذ منهم»[٤٧]. ويستمر جورج جرداق فيقول: إنَّ الإمام علي أدرك أن الأرض هي ملك من يعمل فيها، ولا يخربها إلا عوز أهلها، ولا يعمرها إلا المسفيدون منها، وإنَّ رضا الأمة هو المقياس الوحيد لصلاح النظام وصلاح الحاكم، فعمارة الأرض والمكافأة العادلة على العمل، ثم جباية الخراج منها هو الأساس السليم الذي يبنى عليه مجتمع سليم[٤٨]. وفي عدم أخذ الخراج من الناس ما يفوق طاقتهم، يحمِّل (عليه السلام) السلطة السياسية بضرورة مراعاة عدم الضغط على الناس في جباية الخراج، وتجاوز ظروفهم، لأن عكس هذا يسبب الندم ويعود بالسوء على السلطة، فيقول (عليه السلام): «وَلاَ تُكَلِّفُوهُمْ فَوْقَ طَاقَتِهِمْ، وَأَنْصِفُوا اَلنَّاسَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ وَاِصْبِرُوا لِحَوَائِجِهِمْ، فَإِنَّكُمْ خُزَّانُ اَلرَّعِيَّةِ. لاَ تَتَّخِذُنَّ حِجَاباً، وَلاَ تَحْجُبُنَّ أَحَداً عَنْ حَاجَتِهِ حَتَّى يُنْهِيَهَا إِلَيْكُمْ، وَلاَ تَأْخُذُوا أَحَداً بِأَحَدٍ، إِلاَّ كَفِيلاً عَمَّنْ كَفَلَ عَنْهُ، وَاِصْبِرُوا أَنْفُسَكُمْ عَلَى مَا فِيهِ اَلاِغْتِبَاطُ، وَإِيَّاكُمْ وَتَأْخِيرَ اَلْعَمَلِ، وَدَفْعَ اَلْخُيْرِ، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ اَلنَّدَمَ. وَاَلسَّلاَمُ»[٤٩].

من جهة أخرى يراعي (عليه السلام) جانبًا إنسانيًا في سياسة جباية الخراج مع أهل الذمة والمعاهدين من اليهود والنصارى، لاستقطابهم إلى الدين الإسلامي بوصفها واحدةً من الأهداف، ويشدد (عليه السلام) على هذه السياسة وانتهاجها في كتبه لعماله وولاته في مساواة أهل الذمة مع المسلمين في أخذ الخراج، فيقول: «إِيَّاكَ أَنْ تَضْرِبَ مُسْلِماً أَوْ يَهُودِيّاً أَوْ نَصْرَانِيّاً فِي دِرْهَمِ خَرَاجٍ، أَوْ تَبِيعَ دَابَّةَ عَمَلٍ فِي دِرْهَمٍ؛ فَإِنَّمَا أُمِرْنَا أَنْ نَأْخُذَ

مِنْهُمُ اَلْعَفْوَ»[٥٠].

ومن جهة ثانية، يشدد (عليه السلام) على ضرورة أخذ الجباية وعدم التساهل والمجاملة في هذا الحق، وأن لا يُستثنى أحد من قدر عليه في أدائه، لا إهمالًا ولا تساهلًا أو رخصة، أو استثناء من الحاكم، فيقول: «ولتستوفي خراجهم ولا يجدون فيه رخصة، ولا يجدون فيك ضعفًا»[٥١].

ويوصي (عليه السلام) ولاته وعماله على حق الخليفة أو الإمام في جباية الخراج والصدقات والحقوق في الأموال؛ لكن يضع معادلة أخرى، من أن هناك نصيبًا من هذه الحقوق إلى الفقراء والمساكين واليتامى، ويحذرهم من غصب حقهم المفروض في هذه الصدقات وهذا الخراج، فيقول (عليه السلام): «وَإِنَّ لَكَ فِي هَذِهِ اَلصَّدَقَةِ نَصِيباً مَفْرُوضاً، وَحَقّاً مَعْلُوماً، وَشُرَكَاءَ أَهْلَ مَسْكَنَةٍ، وَضُعَفَاءَ ذَوِي فَاقَةٍ، وَإِنَّا مُوَفُّوكَ حَقَّكَ، فَوَفِّهِمْ حُقُوقَهُمْ، وَإِلاَّ تَفْعَلْ، فَإِنَّكَ مِنْ أَكْثَرِ اَلنَّاسِ خُصُوماً يَوْمَ اَلْقِيَامَةِ، وَبُؤْسَى لِمَنْ خَصْمُهُ عِنْدَ الله، اَلْفُقَرَاءُ وَاَلْمَسَاكِينُ وَاَلسَّائِلُونَ وَاَلْمُدْفُوعُونَ وَاَلْغَارِمون وَاِبْنُ اَلسَّبِيلِ»[٥٢].

ويركز (عليه السلام) على ولاته في جباية الخراج وغيرها من الحقوق المالية، بمسألتين: الأولى، هي التأكيد على عدم أخذ الحاكم أكثر من حق الله في مال المستحق لدفع الخراج، والأخرى، هي أن يبلغ الوالي في ممارسة الجباية، أنَّه مفوض ومخول من لدن أعلى سلطة في الحكومة الإسلامية في هذه الأموال، فيقول (عليه السلام): «ثُمَّ تَقُولَ عِبَادَ الله أَرْسَلَنِي، إِلَيْكُمْ وَلِيُّ الله وَخَلِيفَتُهُ لآخُذَ مِنْكُمْ حَقَّ الله فِي أَمْوَالِكُمْ»[٥٣].

إن العدالة تقتضي أن تكون الأموال وجميع مصادر الثروة، هي ملك الجماعة والمجتمع، تستثمر في

تنمية العمران، واستحداث المشاريع، وإن ما يجبى من ضرائب من الرعية يجب أن توزع على الأفراد بقدر الاستحقاق والتساوي وعلى وفق الحاجة.

المحور الخامس:
التكافل الاجتماعي بوصفه واجبًا ومسؤولية للدولة والحاكم

إنَّ المجتمع في نظر الإمام (عليه السلام) متكافل ومتضامن، كالبنيان المرصوص. فالمسؤولية مترتبة على كل فرد في نظر الإسلام بمستوى الاحتمال، وهذا الشعور بالمسؤولية ينبغي أن يكون مغروسًا في أصغر مجتمع بشري حتى يتكامل للمجتمع بأسره[٥٤]. وتجسيد هذه المسؤولية عند الإمام (عليه السلام) قوله لكميل بن زياد: «يَا كُمَيْلُ مُرْ أَهْلَكَ أَنْ يَرُوحُوا فِي كَسْبِ اَلْمَكَارِمِ، وَيُدْلِجُوا فِي حَاجَةِ مَنْ هُوَ نَائِمٌ، فَوَ اَلَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ اَلْأَصْوَاتَ، مَا مِنْ أَحَدٍ أَوْدَعَ قَلْباً سُرُوراً، إِلاَّ وَخَلَفَ اللهُ لَهُ مِنْ ذَلِكَ اَلسُّرُورِ لُطْفاً، فَإِذَا نَزَلَتْ بِهِ نَائِبَةٌ جَرَى إِلَيْهَا كَالْمَاءِ فِي اِنْحِدَارِهِ حَتَّى يَطْرُدَهَا عَنْهُ، كَمَا تُطْرَدُ غَرِيبَةُ اَلْإِبِلِ»[٥٥].

إن نظرة الإمام (عليه السلام) للمجتمع بعد نفي كل أسباب الظلم منه، يبقى عدد ضئيل من الناس فقيرًا، أولئك الذين تقصر قدراتهم عن الكسب والادخار، فهؤلاء سد الإسلام خلتهم بتطبيق فكرة التكافل الاجتماعي، الذي يؤمن لكل فرد في المجتمع حاجاته الضرورية، حتى يعيش عيشة إنسانية كريمة، من دون أن يداخل ذلك أي إذلال أو مهانة، وقد فَعلَ الإمام (عليه السلام) هذه الفكرة الجوهرية عمليًا[٥٦].

فقد ألح (عليه السلام) وأكد على ضرورة تطبيق التكافل الاجتماعي وإغاثة الملهوفين والمكروبين، وإدراك أهمية حق التكافل بين

أفراد المجتمع الإسلامي، فيقول (عليه السلام): «مِنْ كَفَّارَاتِ اَلذُّنُوبِ اَلْعِظَامِ، إِغَاثَةُ اَلْمَلْهُوفِ، وَاَلتَّنْفِيسُ عَنِ اَلْمَكْرُوبِ»[٥٧]. جعل (عليه السلام) المسؤولية التكافلية مرتبطة بالتكفير عن الذنوب العظام؛ وهو بذلك يضع لحق التكافل الاجتماعي موضعًا ذا طابع ديني مقدس، قبل أن يكون إنسانيًّا واجتماعيًّا. وكان (عليه السلام) أول من يضع نفسه في موضع مسؤولية التكافل الاجتماعي، وأول المبادرين فيه، فيقول (عليه السلام): «أَأَقْنَعُ مِنْ نَفْسِي بِأَنْ يُقَالَ أَمِيرُ اَلْمُؤْمِنِينَ وَ لاَ أُشَارِكَهُمْ فِي مَكَارِهِ اَلدَّهْرِ، أَوْ أَكُونَ أُسْوَةً لَهُمْ فِي جُشُوبَةِ اَلْعَيْشِ»[٥٨].

يجسد الضمان الاجتماعي في الإسلام الإنسانية في قمتها، ولذا فإن الإمام علي (عليه السلام) انطلق من زاوية الإنسانية في تأسيس التكافل الاجتماعي، ذلك أنَّ الضمان يصب بما تتوافق عليه الإنسانية في أعمق أبعادها، وبالتأكيد لم يمر التاريخ قبل الإسلام، ولم تسجل الحضارات بعد الإسلام، حتى اليوم ضمانًا اجتماعيًا بعمق الضمان الاجتماعي في الإسلام الذي طبقه الإمام علي (عليه السلام) في حكمه[٥٩]، وتجسيد ذلك قوله (عليه السلام): «مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِوَرَثَتِهِ، وَمَنْ تَرَكَ دَيْناً أَوْ ضَيَاعاً فَعَلَيَّ»[٦٠]. وهنا بُعد آخر لمسؤولية الدولة في تكافل المجتمع بقضاء دين الأموات إن كان ورثته لا يملكون شيئًا، وفي هذا المجال يقول باقر القرشي: إن الغاية من التكافل الاجتماعي الذي شرعه الإسلام، هي مسؤولية الدولة في ضمان العيش وكفالة الراحة للمواطنين وقد تقدمت كثير من مظاهره ومنها:

١. قيام الدولة بتسديد الإعواز لمن لا تكفيهم مؤنتهم، فإنهم يأخذون بقية نفقتهم وما يحتاجون إليه من بيت المال، والدولة مسؤولة

عن تسديد ذلك.

٢. أن الطبقة الفقيرة إذا استدانت لوجه مشروع، كالدين في الزواج أو لشراء سكن أو لبنائه وعجزت عن وفائه فعلى الدولة القيام بوفائه ودفعه[٦١].

إن هذا المبدأ التكافلي الذي انتهجه الإمام علي (عليه السلام) هو مبدأ جسده الإسلام وطبقه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ إذ قال (صلى الله عليه وآله وسلم) في صحيح البخاري: «مَنْ تُوُفِّيَ، فترك دينًا فعلي قضائه»[٦٢].

إن الإمام علي (عليه السلام) نظر إلى الضمان أو التكافل الاجتماعي بوصفه حقًّا من حقوق الإنسان التي فرضها الله تعالى، وهو بنظر الإمام (عليه السلام) حق إنساني لا يتفاوت باختلاف الظروف والمستويات المدنية، وهو لا يختص بفئة، إذ يشمل حتى أولئك الذين يعجزون عن المشاركة في الانتاج العام بشيء. وهنا إشارة واضحة إلى أن العدالة المطلوبة عند الإمام (عليه السلام) ليست شكلية، ولكنها متوغلة في عمق الحياة، تحافظ على حق الرعية ما ظهر منه وما بطن.

المحور السادس:
محاربة الفقر

لقد تركزت سياسة الإمام علي (عليه السلام) في المجال الاقتصادي، على استئصال الفقر من المجتمع؛ لذلك كان يرى أنَّ الدولة الإسلامية مسؤولة عن تأمين متطلبات الحد الأدنى، وتوفير المستلزمات الضرورية لجميع الذين يعيشون في نطاق جغرافية الأمصار الإسلامية، فكما أنَّ الذي يعيش في الكوفة، ينبغي أن يحظى بالرفاه النسبي وأن لا يواجه مشكلة على صعيد المستلزمات الأولية، كذلك الحال في سائر الأمصار؛ وذلك ما قامت عليه خططه وبرامجه وإصلاحاته الاقتصادية.

ولو تتبَّعنا سياسة الإمام

الاقتصاديَّة فسنجد أنَّ الجانب المهم الذي عالجته هو محاربة الفقر؛ وقد أدرك (عليه السلام) أنَّ الفقر يتحدَّى كل فضيلة، حتى ليغدو آلة للكفر والجحود، لذلك حارب الفقر في كل مجال وأخذ السبيل عليه من كلِّ جانب وقضى على أسبابه. لذلك على الدولة أن لا تدع بين أبنائها فقيرًا؛ لأنَّ الفقير غريب في بلده[٦٣]. وقد وصف (عليه السلام) الفقر بأشدِّ العبارات والكلمات، ونجد ذلك في كلامه (عليه السلام) لابنه الحسن (عليه السلام): «يَا بُنَيَّ مَنِ ابْتُلِيَ بِالْفَقْرِ، ابْتُلِيَ بِأَرْبَعِ خِصَالٍ: بِالضَّعْفِ فِي يَقِينِهِ، وَالنُّقْصَانِ فِي عَقْلِهِ، وَالرِّقَّةِ فِي دِينِهِ، وَقِلَّةِ الْحَيَاءِ فِي وَجْهِهِ؛ فَنَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْفَقْرِ»[٦٤]. وأيضا في وصيته لولده محمد بن الحنفية: «يَا بُنَيَّ، إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكَ الْفَقْرَ، فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنْهُ، فَإِنَّ الْفَقْرَ مَنْقَصَةٌ لِلدِّينِ، مَدْهَشَةٌ لِلْعَقْلِ، دَاعِيَةٌ لِلْمَقْتِ»[٦٥].

إنَّ الإمام (عليه السلام) كان يذم الفقر من جانب ويحث على السعي والعمل من جانب آخر، ومن مضامين كلامه (عليه السلام)، يتبين أنَّ الإمام كان يحمل الدولة الإسلامية قضاء حوائج الفقراء، ويضع مسؤوليتها تجاه إزالة الفقر من المجتمع بشكل جذري، وهنا تبرز أهمية الدولة وعظمتها. وكذلك يحث (عليه السلام) الأفراد للتخلص من الفقر فيحثهم إلى السعي والاجتهاد لضمان معاشهم وتأمين متطلبات حياتهم الاجتماعية.

ويطرح (عليه السلام) مسألة علاج الفقر، ويشخص المشكلة والتفاوت الفاحش بالطبقات. وهنا تتداخل وظيفة الدولة التي تكمن في تلبية حاجات الفقراء ومتطلباتهم من أموال الأغنياء، فيقول(عليه السلام): «إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ فَرَضَ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ أَقْوَاتَ الْفُقَرَاءِ، فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلاَّ بِمَا مُتِّعَ بِهِ غَنِي، وَاللهُ تَعَالَى سَائِلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ»[٦٦]. فيحث (عليه السلام) على

تواضع الأغنياء للفقراء، حتى لا يحس الفقير بتفاوته الطبقي مع الغني، فيقول (عليه السلام): «مَا أَحْسَنَ تَوَاضُعَ الأَغْنِيَاءِ لِلْفُقَرَاءِ؛ طَلَباً لِمَا عِنْدَ اللهِ، وَأَحْسَنُ مِنْهُ تِيهُ الْفُقَرَاءِ عَلَى الأَغْنِيَاءِ اتِّكَالاً عَلَى اللهِ»(٦٧). فالإمام (عليه السلام) يحث الفقير على عدم الاتكال على أموال الأغنياء؛ بل التوكل على الله سبحانه وتعالى، ويقول (عليه السلام): «وحِفْظُ مَا فِي يَدَكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ طَلَبِ مَا فِي يَدِ غَيْرِكَ، ومَرَارَةُ الْيَأْسِ، خَيْرٌ مِنَ الطَّلَبِ إِلَى النَّاسِ»(٦٨). وينظر (عليه السلام) إلى الفقر ويصفه بأنَّه الموت بعينه: «اَلْفَقْرُ اَلْمَوْتُ اَلْأَكْبَرُ»(٦٩).

لقد وضع (عليه السلام) الحلول والمعالجات للفقر وماهية أسبابه ونتائجه. فكان يرى أنَّ الفقر الاقتصادي متلازمًا مع الكسل والعجز الذي يعد السبب الرئيس للفقر، لذلك فإن المجتمع الذي تهيمن عليه ثقافة العمل، لا يمكن أن يصاب بالفقر الذي يعد بدوره بؤرة لتفشي كثير من الأمراض المادية والمعنوية في المضمارين الفردي والاجتماعي، وعلى هذا الاساس راح الإمام (عليه السلام) يشيع ثقافة العمل في ربوع المجتمع بوصفه عبادة، وكان أمير المؤمنين (عليه السلام) بنفسه عاملًا نموذجيًا(٧٠). فالكسل والعجز، هما أساس الفقر، يقول (عليه السلام): «انَّ الْأَشْياءَ لَمَّا ازْدَوَجَتْ اِزْدَوَجَ الْكَسَلُ وَالْعَجْزُ فينتج بَيْنَهُمَا الْفَقْرَ»(٧١). ويستمر (عليه السلام) بنبذ الكسل المسبب للفقر، ويربط بين الكسل عن أداء عمله في الدنيا بكسله عن أداء عمل آخرته، فيقول (عليه السلام): «إِنِّي لَأُبْغِضُ الرَّجُلَ يَكونُ كَسلانَ مِن أمرِ دُنياهُ، فَهوَ عَن أمرِ آخِرَتِهِ أكسَلُ»(٧٢). فكان (عليه السلام) يشجع على الاكتساب وطلب الغنى ونبذ العجز عن الهدف للوصول إلى مراتب الغنى، طبقًا لما دعا إليه

القرآن، فيقول: «**أُوصيكُم بِالخَشيَةِ مِنَ اللهِ فِي السِّرِّ وَالعَلانِيَةِ، وَالعَدلِ فِي الرِّضا وَالغَضَبِ، وَالإكتِسابِ فِي الفَقرِ وَالغِنى**»(٧٣).

ممَّا تقدَّم يظهر أنَّ منهج الإمام علي (عليه السلام) الاقتصادي قد ارتكز على مبدأ إشاعة ثقافة العمل ومحاربة الفقر والعجز والكسل؛ لإلغاء البطالة من المجتمع، وهذه مسؤولية تقع على عاتق الحاكم السياسي تجاه المجتمع، ذلك أنَّ الإسلام قد عالج الفقر والعوز بكل حزم وتخطيط، وحرم التسول من دون حاجة، وأدان الرهبانية ورفض التفرغ للعبادة من دون اقترانها بالعمل، وأن يكون المرء عالة على الناس، وأنَّ القدوة في العمل الرسل والأنبياء فإنَّهم جميعًا مارسوا العمل بمختلف أنواعه، وسعوا نحو الرزق من أجل هدف أسمى، وهو عمارة الأرض وإشاعة الخير، والمشاركة في بناء السعادة البشرية.

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

الخاتمة:

مما تقدَّم في هذه المحاور التي درسنا فيها العدالة الاقتصادية في فكر الإمام علي (عليه السلام) وسياسته يمكن أن نشير إلى أهمِّ النتائج التي توصلت لها الدراسة:

١. ركَّز الإمام علي (عليه السلام) في أكثر من موطن، على مسؤولية قادة المجتمع الإسلامي في بسط العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وأسس بوضوح مبدأ عدم السماح لأحد دون استثناء من استغلال المال العام، ومحاربة مراكمة الثروات عبر غصب المال العام، والحصول على الأراضي الخصبة، وقد عمل الإمام على مصادرة هذه الثروات المغصوبة بأجمعها وردها إلى بيت المال في مدة ولايته.

٢. عمل الإمام علي (عليه السلام) عبر

الإدارة الحكومية وقدرات الخلافة الإسلامية على تطوير المجتمع اقتصاديًا، عن طريق طرح نظريات وإصلاحات إنمائية عميقة على واقع الحياة، فقد كان (عليه السلام) يرى أنَّ الجهود المبذولة لتحقيق التنمية والعمارة والرفاه للأفراد تساعد في قيام مجتمع على مستوى من الإشباع المادي المرتفع، وتسهم من ثَمَّ في تأمين حاجاته الاجتماعية والروحية والاقتصادية، لذلك على الدولة أن تستجيب للآمال المتسعة للأفراد، وتشجعهم على تحقيق النجاح في ميادين العمل والإنتاج، وأن يحقق كل فرد ذاته في المجال الاقتصادي.

٣. آمن الإمام علي (عليه السلام) بأنَّ ظهور الفقر واستفحاله، من آثار الثراء الفاحش وسوء التوزيع الذي تمارسه الدولة، وغفلتها عن تحقيق العدالة الاجتماعية، وعلاج هذا إضافة إلى تصحيح سياسة الدولة في التوزيع العادل للثروة، هو التأكيد على العمل والتخصص وكسب المهارات وذم البطالة ومحاربة الفقر، وهو وظيفة من وظائف الدولة الأساسية، ويمكن أن تؤدِّيها من طريق تعميم ثقافة العمل وتوفير فرصه وطرح مبدأ التكافل الاجتماعي.

٤. لم تغب السياسة المالية عن ذهن الإمام علي (عليه السلام) إلا أن الإنسان كان الأكثر أهمية عنده، وكان يأمر العاملين على الخراج بالرفق في العباد والبلاد، ولقد لامست السياسة الاقتصادية عند الإمام علي (عليه السلام) بشفافية ونقاء متناهيين على المال الذي يستوفى من الرعية، فقد شدد النكير على من يخون في ء المسلمين ولو كان شيئًا صغيرًا.

الاستنتاجات:

نستنتج مما تقدَّم من دراسة وبحث أهم النظريات التي أوجدها الإمام علي (عليه السلام) وطبقها على

الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وما يرتبط بهما وعلى النحو الآتي:

١- استحالة تحقيق العدالة في كلِّ المجالات في ظلِّ أنظمة سياسية من انتاج الإنسان؛ لأنَّها تابعة لمتغيرات ميزان القوى الاجتماعية والنصوص القانونية الوضعية، بعكس النظام الإسلامي الذي أوحى به الله تعالى ودعا إليه.

٢- الرجل المناسب في المكان المناسب. تهلك أنظمة الحكم وتعاني حينما لا تتحقق هذه المعادلة، وإحلال الأمن الاقتصادي يعني استقرار الحكم، وهذه المهمة لزاما أن لا يتصدى لها من ليس أهلًا لها، وقد أشار الإمام علي (عليه السلام) إلى ذلك بقوله: «فَضَعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْضِعَه وأَوْقِعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْقِعَه»(٧٤).

٣- من أين لك هذا؟ أهم ما يمكن استنتاجه من سياسة الإمام علي (عليه السلام) الاقتصادية، تأصيله لنظرية الرقابة والمحاسبة على العمال والولاة والموظفين ومساءلتهم عما اكتسبوه، وقد رسَّخها بنفسه عندما قال: «يَا أَهْلَ الْكُوفَةِ إِذَا أَنَا خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِكُمْ بِغَيْرِ رَحْلِي وَرَاحِلَتِي وَغُلَامِي فَأَنَا خَائِنٌ»(٧٥).

٤- الانتاج والتوزيع والتبادل (من لا يعمل لا يأكل): أثبت الإمام علي (عليه السلام) أن الشرط الأول لوجود المجتمع هو تبادل الأشياء مع الطبيعة وتلبية حاجات الناس ومتطلباتهم الكاملة، ولا يجد الإنسان في الطبيعة جميع ما يريد، فعليه انتاجها بنفسه على الدوام، ثم يتم التوزيع والتبادل، وقد عمل (عليه السلام) لإحلال ذلك بعدم ترك خيرات الأرض بين أيدي المتخمين والمترهلين، وشجع على العمل والانتاج والتبادل التجاري، ووضع جميع مصادر الثروة ملكًا للجماعة تحت شرط العمل مع مراعاة المستضعفين: «فَجَنَاةُ أَيْدِيهِمْ

لَا تَكُونُ لِغَيْرِ أَفْوَاهِهِمْ»[٧٦].

٥- الاقتصاد والحس الوطني: التفاوت الطبقي في الملكية يضعف الالتزام الوطني والولاء للدولة، وأول من أدرك ذلك كان الإمام علي (عليه السلام)، إذ نصَّ على أنَّ سلامة المجتمع الذي يعيش أبناؤه متضامنين متكافلين ينعمون بخيرات وطنهم هم الذين حصلوا على الأمن الاقتصادي، والعكس صحيح يقول (عليه السلام): «الْغِنَى فِي الْغُرْبَةِ وَطَنٌ والْفَقْرُ فِي الْوَطَنِ غُرْبَةٌ»، ويقول: «والْفَقْرُ يُخْرِسُ الْفَطِنَ عَنْ حُجَّتِه، والمُقِلُّ غَرِيبٌ فِي بَلْدَتِه»[٧٧].

التوصيات:

١- إن النظريات التي أوجدها الإمام علي (عليه السلام) المتصلة بالعدالة والأمن الاقتصادي تصلح لكل المجتمعات التي يعاني أهلها الحرمان والفقر، ولهذا على الدولة الإفادة من تجربة الإمام علي (عليه السلام) وتعميمها في هذه الجوانب، وتطبيق ما بذله من جهود وجعْلِها منهج عملٍ؛ لما فيها من صلاح وخير للناس كافة.

٢- العمل على جعل المصنف الإسلامي نهج البلاغة وسيرة الإمام (عليه السلام) أحد ركائز البرامج الحكومية العراقية، ومنهاج العمل السياسي لها، خاصة في المجال الاقتصادي وموائمة النصوص والممارسات التي انتهجها الإمام علي (عليه السلام) مع مقتضيات الوضع الحاضر.

٣- تدريس نهج البلاغة وسيرة الإمام علي (عليه السلام) في المدارس والجامعات العراقية كافة، وبشكل مقسم ومفصل وكلًا حسب اختصاصها؛ لما فيه من حلول للمشكلات التي تواجه الأسرة والمجتمع والدولة.

٤- تحويل تجربة الإمام (عليه السلام) في الجانب الاقتصادي إلى نظريات إنمائية

واقتصادية معاصرة، من لدن الحكومة والمختصين في مجال علم الاقتصاد والسياسات المالية، عبر ربط الأقوال والأفعال التي أوجدها وطبقها، وبيان تأصيلاته فيما يخص النظريات الاقتصادية المعاصرة، والعمل على تطويرها وإبرازها وضرورة العمل بها.

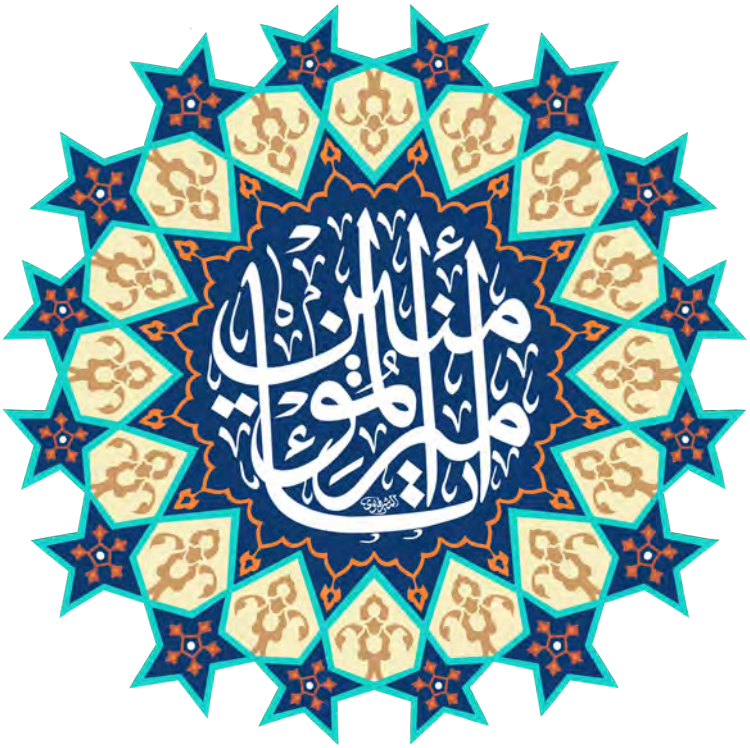

الهوامش

(١) علي صلاح، الحكم والإدارة في نهج الإمام علي (عليه السلام)، (د. م، دار البصائر للطباعة والنشر، ١٤٠٥هـ)، ص ٤٨- ٥٠.

(٢) الشريف الرضي (الجامع)، نهج البلاغة، شرح: محمد عبده، تحقيق: عبدالعزيز سيد الأهل، ط١، (بيروت، مكتبة الأندلس، ١٩٥٤)، ج٤، ص١٨.

(٣) عبد الواحد الآمدي تصنيف غرر الحكم ودرر الكلم، تحقيق: جلال الدين الآرموي، (طهران، جامعة طهران، ١٣٦٠هـ)، ج٣، الحكمة ٦٥٦٢.

(٤) أحمد بن يعقوب اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، (بيروت، دار صادر، د. ت)، ج٢، ص٢٠٣.

(٥) إبراهيم العسل، الفكر الإنمائي عند الإمام علي (عليه السلام)، مجلة المنهاج، بيروت، العدد ٥، ١٩٩٧، ص٧٠ وما بعدها.

(٦) كمال الدين ميثم البحراني، شرح نهج البلاغة، (قم، مؤسسة النصر، ١٣٦٢هـ)، ج٥، ص١٤٦.

(٧) أبو جعفر بن يعقوب الكُليني، أصول الكافي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، (إيران، دار الكتب الإسلامية، د. ت)، ج١، ص٤٠٧.

(٨) إبراهيم العسل، الفكر الإنمائي عند الإمام علي (عليه السلام)، مصدر سابق، ص ٧٦.

(٩) محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي (عليه السلام)، في الكتاب والسنة والتاريخ، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث، ط٢، (قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤هـ)، ج٤، ص٢٩.

(١٠) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار ط٢، (بيروت، مؤسسة الوفاء، ١٩٨٣)، ج١٠٣، ص٦٥.

(١١) المصدر نفسه، ج١٠٠، ص٣٣.

(١٢) الشريف الرضي (الجامع)، نهج البلاغة، شرح: محمد عبده، تحقيق: عبدالعزيز سيد الأهل، مصدر سابق، ج٤، ٣٦.

(١٣) علي المشكيني الأردبيلي، المواعظ العددية، تحقيق: علي الأحمدي، ط٤، (قم، دار الهادي، ١٤٠٦ هـ)، ص٥٥.

(١٤) ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٧)ج٢٠، ٢٦٧، الحكمة ١٠٣.

(١٥) أبو جعفر محمد بن علي القمي الصدوق، من لا يحضره الفقيه، تحقيق: حسن الخرسان، ط٥، (قم، منشورات علي الآخوندي، د. ت)، ج٣، ص١٥٨.

(١٦) أبو جعفر محمد بن علي القمي الصدوق، الخصال، (طهران، مطبعة الحيدري، ١٣٨٩هـ)، ص٦٢١، ح ١٠.

(١٧) إبراهيم العسل، الفكر الإنمائي عند الإمام علي (عليه السلام)، مصدر سابق، ص ٧٧-٧٨.

(١٨) أبو جعفر محمد بن علي القمي الصدوق، من لا يحضره الفقيه، تحقيق: حسن الخرسان، ط٥، (قم، الآخوندي للنشر، د. ت)، ج٣، ص١٩٣.

(*) المطارح: المكان البعيد "البعد"، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (قم، أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ)، ج٢، ص ٥٢٨.

(١٩) الشريف الرضي (الجامع)، نهج البلاغة، شرح: محمد عبده، تحقيق: عبدالعزيز سيد الأهل، مصدر سابق، ج٤، ص٣٦.

(٢٠) محمد باقر الناصري، علي ونظام الحكم في الإسلام، ط١، (بيروت، دار الزهراء، ١٩٩٠)، ص ٨٨.

(٢١) محمد حسين بهشتي، الاقتصاد الإسلامي، ترجمة: عبد الكريم محمود، ط١، (طهران، منظمة الإعلام الإسلامي، ١٩٨٦)، ص٩.

(٢٢) أبو نعيم الاصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (بيروت، دار الكتب العلمية، د. ت)، ج٧، ص ٣٠٠.

(٢٣) جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (قم، مطبوعات الشريف الرضي، ١٤١١ هـ)، ص ٢١٣.

(٢٤) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: محمد باقر المحمودي، ط٢، (بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٣٩٥هـ)، ج٤٢، ص ٤٧٧.

(*) تقبلون: تكفلون، انظر: ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج١١، ص ٥٤٤.

(٢٥) محمد بن النعمان المفيد، الأمالي، تحقيق: حسين أستاذ ولي وعلي أكبر الغفاري، ط٢، (قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤هـ)، ص ٤٠٤.

(**) الأبزار: التابل، انظر: ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج١١،

ص ٤٠٤.

(***) الحرف: حب كالخردل، انظر: المصدر نفسه، ج٩، ٤٥.

(٢٦) ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج٢، ص١٩٩.

(٢٧) جورج جرداق، الإمام علي (عليه السلام)، صوت العدالة الإنسانية، ط٢، (قم، دار ذوي القربى، ١٤٢٤ هـ)، ص ١١٤- ١١٥.

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ١٥٠.

(٢٩) أبو بكر بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، (بيروت، دار المعرفة، ١٣٥٥ هـ) ج٧، ص ٣٧.

(٣٠) أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، (بيروت، دار الكتب العلمية، د. ت)، ج ١، ص ٥٣١، ح ٨٨٣.

(٣١) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر اخبار الأئمة الأطهار، مصدر سابق، ج٣٣، ص٤٩٧.

(٣٢) أبو محمد الحراني، تحف العقول فيما جاء من المواعظ والحكم عن آل الرسول، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ط ٢، (قم مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤ هـ)، ص ١٣٢.

(٣٣) أبو جعفر بن يعقوب الكُليني، أصول الكافي، مصدر سابق، ج١، ص ٤٠٦.

(٣٤) عبد الواحد الآمدي، تصنيف غرر الحكم ودرر الكلم، مصدر سابق، ج٢، ٣٧٠.

(٣٥) ابن عبد البر القرطبي، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)، ج٣، ص ٢١٠.

(٣٦) لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة، ط٣، (قم، مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤١٧هـ)، ص ٧٣٠.

(٣٧) محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، مصدر سابق، ج٤، ص٣٠.

(٣٨) لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة، مصدر سابق، ص٧٣٢.

(٣٩) المصدر نفسه، ص٧٣٢.

(٤٠) صادق الحسيني الشيرازي، السياسة من واقع الإسلام، ط٤، (بيروت، دار المجتبى لتحقيق والنشر، ٢٠٠٣)، ص١٠١- ١٠٣.

(٤١) المفيد، الاختصاص، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، (قم، جماعة المدرسين للنشر، د. ت)، ص ١٦٠.

(٤٢) الشريف الرضي، (الجامع)، نهج البلاغة، تعليق وفهرسة: صبحي الصالح، تحقيق: فارس تبريزيان، (إيران، مؤسسة الهجرة، ١٣٨٠هـ)، الكتاب ٥٣، ص ٥٥٩.

(٤٣) علي صلاح، الحكم والإدارة في نهج الإمام علي (عليه السلام)، مصدر سابق، ص ٩١-٩٢.

(٤٤) لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٦٢٥- ٦٢٦.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٦٢٩.

(٤٦) ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، (قم، إسماعيليان للنشر، د. ت)، ج٤، ص ٩٨.

(٤٧) جورج جرداق، الإمام علي (عليه السلام) صوت العدالة الإنسانية، مصدر سابق، ص ١٥٣.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

(٤٩) نصر بن مزاحم المنقري، وقعة صفين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، (د. م، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ)، ص ١٨٠.

(٥٠) الطوسي، تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، تحقيق: حسن الخرسان، ط٤، (طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٥ هـ)، ج٤، ص ٩٨.

(٥١) أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، مصدر سابق، ج١، ص ٨٢.

(٥٢) النعمان بن محمد بن منصور المغربي، دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، ط٣، (مصر، دار المعارف، ١٣٨٩هـ)، ج١، ص ٢٥٢.

(٥٣) أبو إسحاق إبراهيم الثقفي، الغارات، تحقيق: جلال الدين الآرموي، ط١، (طهران، منشورات آنجمن آثار ملي، ١٣٩٥هـ)، ج١، ص١٢٦.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٥٥) لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٦٢٦.

(٥٦) المصدر السابق، ص ٦٢٢- ٦٢٣.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٦٢٦.

(٥٨) الشريف الرضي، نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح، مصدر سابق، الكتاب ٤٥، ص ٥٣٣.

(٥٩) صادق الحسيني الشيرازي، السياسة من واقع الإسلام، مصدر سابق، ص ٢٦٦.

(٦٠) ميرزا النوري الطبرسي، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، ط ١١، (قم، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٨ هـ)، ج١٧، ص ٢٠٧.

(٦١) باقر القرشي، النظام السياسي في الإسلام، ط٢، (بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٩٨٧)، ص ٢٦٦- ٢٦٧.

(٦٢) أبوعبد الله بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، (بيروت، دار الفكر، ١٩٨١)، ج٣، ص ١٧٩.

(٦٣) جورج جرداق، الإمام علي (عليه السلام) صوت العدالة الإنسانية، مصدر سابق، ص ١٠٧.

(٦٤) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مصدر سابق، ج ٧٢، ص ٤٨.

(٦٥) الشريف الرضي، نهج البلاغة، فهرسة: صبحي الصالح، مصدر سابق، ص ٦٧٠، الحكمة ٣١٠.

(٦٦) لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٧٢٨.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٧٢٨.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٧٣٠.

(٦٩) الشريف الرضي، نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح، مصدر سابق، ص ٦٣٨، الحكمة ١٥٣.

(٧٠) محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، مصدر سابق، ج٤، ص ٢٧.

(٧١) أبو محمد الحراني، تحف العقول فيما جاء من المواعظ والحكم عن آل الرسول، مصدر سابق، ص ٢٢٠.

(٧٢) النعمان محمد بن منصور المغربي، دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام، مصدر سابق، ج٢، ص ١٤.

(٧٣) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مصدر سابق، ج ٧٨، ص ٣٠٤.

(٧٤) الشريف الرضي، نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح، مصدر سابق، ٤٤٤.

(٧٥) أبو اسحاق إبراهيم الثقفي، الغارات، مصدر سابق: ١/ ٦٨.

(٧٦) الشريف الرضي، نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح، مصدر سابق، ٣٥٣.

(٧٧) المصدر نفسه: ٤٦٩.

المصادر

اولا: المعاجم والكتب العربية والمترجمة

١- ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٧).

٢- ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، (قم، إسماعيليان للنشر، د. ت).

٣- ابن عبد البر القرطبي، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ).

٤- ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: محمد باقر المحمودي، ط٢، (بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٣٩٥هـ).

٥- ابن منظور، لسان العرب، (قم، أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ).

٦- أبو جعفر بن الحسن بن علي الطوسي، تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، تحقيق: حسن الخرسان، ط٤، (طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٥هـ).

٧- أبو جعفر محمد بن علي القمي الصدوق من لا يحضره الفقيه، تحقيق: حسن الخرسان، ط٥، (قم، منشورات علي الآخوندي، د. ت).

٨- أبو عبد الله بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، (بيروت، دار الفكر، ١٩٨١).

٩- أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (بيروت، دار الكتب العلمية، د. ت).

١٠- أبو بكر بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، (بيروت، دار المعرفة، ١٣٥٥هـ).

١١- أبو إسحاق إبراهيم الثقفي، الغارات، تحقيق: جلال الدين الآرموي، ط١، (طهران، منشورات آنجمن آثار ملي، ١٣٩٥ هـ).

١٢- أبو جعفر بن يعقوب الكُليني، أصول الكافي، تصحيح وتعلق: علي أكبر الغفاري، (إيران، دار الكتب الإسلامية، د. ت).

١٣- أبو محمد الحراني، تحف العقول فيما جاء من المواعظ والحكم عن آل الرسول، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ط٢، (قم مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤هـ).

١٤- أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، (بيروت، دار الكتب العلمية، د. ت).

١٥- أحمد بن يعقوب اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، (بيروت، دار صادر، د. ت).

١٦- الشريف الرضي، (الجامع)، نهج البلاغة، تعليق وفهرسة: صبحي الصالح، تحقيق: فارس تبريزيان، (إيران، مؤسسة الهجرة، ١٣٨٠ هـ).

١٧- الشريف الرضي (الجامع)، نهج البلاغة، شرح: محمد عبده، تحقيق: عبد العزيز سيد الأهل، ط١، (بيروت، مكتبة الأندلس، ١٩٥٤).

١٨- النعمان بن محمد بن منصور المغربي، دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، ط٣، (مصر، دار المعارف، ١٣٨٩هـ).

١٩- باقر القرشي، النظام السياسي في الإسلام، ط٢، (بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٩٨٧).

٢٠- جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (قم، مطبوعات الشريف الرضي، ١٤١١هـ).
٢١- جورج جرداق، الإمام علي (عليه السلام)، صوت العدالة الإنسانية، ط ٢، (قم، دار ذوي القربى، ١٤٢٤ هـ).
٢٢- حسين النوري الطبرسي، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، ط١١، (قم، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٨هـ).
٢٣- صادق الحسيني الشيرازي، السياسة من واقع الإسلام، ط٤، (بيروت، دار المجتبى لتحقيق والنشر، ٢٠٠٣).
٢٤- عبد الواحد الآمدي تصنيف غرر الحكم ودرر الكلم، تحقيق: جلال الدين الآرموي، (طهران، جامعة طهران، ١٣٦٠هـ).
٢٥- علي المشكيني الأردبيلي، المواعظ العددية، تحقيق: على الأحمدي، ط٤، (قم، دار الهادي، ١٤٠٦هـ).
٢٦- علي صلاح، الحكم والإدارة في نهج الإمام علي (عليه السلام)، (د. م، دار البصائر للطباعة والنشر، ١٤٠٥هـ).
٢٧- كمال الدين ميثم البحراني، شرح نهج البلاغة، (قم، مؤسسة النصر، ١٣٦٢ هـ).
٢٨- لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة، ط٣، (قم، مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤١٧هـ).
٢٩- محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي (عليه السلام)، في الكتاب والسنة والتاريخ، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث، ط٢، (قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤هـ).
٣٠- محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار ط٢، (بيروت، مؤسسة الوفاء، ١٩٨٣).
٣١- محمد باقر الناصري، علي ونظام الحكم في الإسلام، ط١، (بيروت، دار الزهراء، ١٩٩٠).
٣٢- محمد بن النعمان المفيد، الاختصاص، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، (قم، جماعة المدرسين للنشر، د. ت).
٣٣- محمد بن النعمان المفيد، الأمالي، تحقيق: حسين استاد ولي وعلي أكبر الغفاري، ط٢، (قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤هـ).
٣٤- محمد بن بابويه الصدوق، الخصال، (طهران، مطبعة الحيدري، ١٣٨٩هـ).
٣٥- محمد بن بابويه الصدوق، من لا يحضره الفقيه، تحقيق: حسن الخرسان، ط٥، (قم، الآخوندي للنشر، د. ت).
٣٦- محمد حسين بهشتي، الاقتصاد الإسلامي، ترجمة: عبد الكريم محمود، ط١، (طهران، منظمة الإعلام الإسلامي، ١٩٨٦).
٣٧- نصر بن مزاحم المنقري، وقعة صفين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، (د. م، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ).

ثانيا المجلات:

١- إبراهيم العسل، الفكر الإنمائي عند الإمام علي (عليه السلام)، مجلة المنهاج، بيروت، العدد ٥، ١٩٩٧.